

الرئيس إسياس افورقي نرتكز على ارتنا الثوري ونصنع المستقبل

اجرت وسائل الاعلام المحلية حواراً مع فخامة الرئيس اسيااس افورقي بمناسبة حلول السنة الميلادية الجديدة ، تطرق فيه الى الكثير من القضايا الداخلية التي تشغل المواطن وتهتم بأوضاعه واموره ، التنمية منها والخدمية وغيرها من قضايا الساعة بما فيها آخر التطورات على الساحتين المحلية والاقليمية والدولية. فالى نص الحوار:-.

فخامة الرئيس بالرغم من ان اسئلتنا ستمحور حول اوضاعنا الداخلية ولكن نسب لتأثير الشئون الدولية والاقليمية على اوضاعنا الداخلية سنتقدم كمدخل للأسئلة المتعلقة بها. في الاعوام الماضية مر عالمنا بالكثير من الاوضاع المضطربة والتي ظهرت في صور الركود الاقتصادي والفوضى التي خلقتها الاحتجاجات الشعبية، والنزاعات والهجمات الارهابية وغيرها. وبالرغم من ان الحديث عنها قد يطول، حبذا لو شرحت لنا بطريقة مختصرة تتماشى و لقائنا هذا، نظرتك للاحداث الدولية الراهنة وما ستؤول اليه؟

السيد الرئيس/ في البدء اتقدم باحر التهاني لكافة افراد الشعب الارترري بمناسبة العام الجديد 5102 . لقد بدأت أسئلتك بعنوانين كبيرة ومتشعبة ، لكن سأحاول اختصارها. في البداية القضية هي قضية قراءة ،واعني بها كيفية قراءتك وفهمك لأسباب حدوث مثل تلك المظاهر التي تغلب عليها النزاعات والفوضى. يمكننا ان نستنتج من مسيرة المجتمعات والاحداث التاريخية التي تمر بها بانه عند ظهور التنافر والتكتلات في واحدة منها، فان هذا الامر يؤدي الى الصراع والعنف ، وبإمكانك قراءة هذه الاوضاع على نطاق الاقاليم والدول ،والتي تنشأ نتيجة للفجوة داخل المجتمعات بين الاغنياء والفقراء ،الذين حرموا من الفرص حيث يؤدي ازدياد هذه الفجوة الى اشتعال الاوضاع في نهاية المطاف. يمكن الحديث بصورة عامة كما يمكن قراءة الاسباب التي ادت الى ظهور هذه الظاهرة وتطورها في كل دولة على حدا ،ولكن في القرن الواحد والعشرين فان ما تعرف بظاهرة العولمة - وانا لا اثق فيها كثير ا - قد دخلت الى الدول الواقعة في اقليم واحد او مختلف اقاليم العالم ،مما دفع بالعوامل الداخلية التي تدفع الى نشوب مثل هذه الظواهر الى التأثير بالعوامل الخارجية.

والامر سيان على الصعيد العالمي فالنزاع هو بين الاثرياء والمحرومين و بين الدول العظمى التي شكلت نظام القطب الواحد المهيمن على الاقتصاد العالمي ،والذي جاء بعد نهاية الحرب الباردة ويمكن النظر اليه في صورة دولة واحدة ولكن عالميا داخل نظام العولمة فانه عبارة عن قوى معينة تتحكم في المؤسسات والشركات المالية ،وتسيطر على صناعات الاسلحة، والمراكز الثقافية والعلمية ،وابرز المؤسسات الاعلامية . والاختلافات بين هذه القوى والاغلبية من شعوب العالم يخلق نزاعا وتوترا قائما بذاته، واذا لاحظنا للظاهرة التي شوهدت في اقليمنا ،سنجد في كل المناطق التي اشتعلت فيها النزاعات وبور الصراع يبدو جليا . ما اتحدث عنه من تنافر داخل المجتمعات وبين ما اسميهم بالمضاربين. غالبا نجد ان الاوضاع العالمية التي بدأت في الظهور في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ،والصدامات الداخلية التي تغذيها التدخلات الخارجية ،هي نتاج للسياسات الرامية الي بسط سيطرة قلة معينة هيمنتها ،على كافة اوجه الحياة للشعب واقتصاده ويمكن الحديث عما حدث في تونس وليبيا واليمن وسوريا ،وقبلها الاوضاع في افغانستان والعراق وتركيا ، لكن العاملين الداخلي والمتمثل في الاختلافات بين القلة المهيمنة التي يقف خلفها وتدعمها مختلف المؤسسات بغرض السيطرة على السلطة والاقتصاد ، والاغلبية من المجتمع التي يتم استغلالها بما يشبه السخرة، فتنفجر الاوضاع واقول عنها انها ظاهرة مفاجئة ،بغض النظر عن السؤال القائل هل انفجرت في وقتها ،ام خطط لها مسبقاً ،ام انفلتت الاوضاع عشوائيا ،واذا حدث الانفلات عشوائيا ،فمن الطبيعي ان يؤدي هذا الى ان يحيد الامر عن مساره ،ليدخل المجتمع في مستنقع رهيب من الفوضى. بصفة عامة اذا اردنا تقييم الاوضاع خلال السنوات الثلاث الماضية تبعاً للمقاييس التي قمت بذكرها.

فان التنافر الذي نراه بين طرفي المجتمع المتنافر ليس فقط في الكتب التي كتبت في القرن السابع عشر والثامن عشر الماضية، بل حتى في الكتب المقدسة من انجيل وقرآن ، فان العناوين دائما هي متشابهة وتدور حول الصراع الذي ينجم في المجتمعات بين الاقلية الجشعة والاغلبية الكادحة المحرومة من الفرص والحصول على التعويض. وفي النهاية لا يتم حل هذا الصراع ،واذكر دائما كمثال قيام الامريكيين السود الذين تم جلبهم من افريقيا كرقيق، ببناء امريكا الحديثة . وفي نهاية الامر وبعد ان لم يجدوا الفرصة في المعارضة، والقيام بثورة منظمة ،لجأوا الى الكنائس بحثا عن حل عبر الصلوات والدعوات، وفي ارجائنا هنا . ولعدم وجود قوى وطنية قومية تقدمية يمكنها حل النزاعات والتوترات التي تنشأ داخل المجتمعات

وبسبب تجاهلها مع انتهاء الحرب الباردة وقيام المؤسسات العالمية - لعدة اسباب- بإضعاف هذه القوى، فقدت هذه التناقرات القوى التي تديرها وتسيطر عليها، قبل ان تتفاهم ويتم البحث عن الحلول الالهية . وفي مثل هذه الاوضاع هناك سيطرة الدين في كل الاديان والذين يلبسون عباءة التدين خدمة لمآربهم الخاصة عبر استغلال ما ذكرته من تنافر وتوترات، بين المجتمعات واستحضار الحلول الالهية، بذريعة سد الفجوة التي حدثت فيتم اللجوء الى حلول يائسة كقتل الابرياء والقيام بالهجمات الانتحارية، بغرض دخول الجنة. وما شاهدناه في كل الدول عند حدوث الفراغ، وبغياب ادارة حكيمة ومسئولة تقوم بحل التنافر يظهر سيطرة الدين في الصورة مستغلين الفرصة بالرغم من ان القضية قد لا تمت للدين بصلة وبدلا من البحث عن حل جذري للمشكلة يقومون بتأجيج النزاع واستخدام الدين لبلوغ كرسي السلطة واحكام سيطرتهم على اقتصاد الدولة ومختلف قطاعاتها وهذه الظاهرة ليست وليدة السنوات الثلاث الماضية فقط، بل امتدت لسنوات طويلة. سيطرة الدين هؤلاء ليست لديهم المقدره او البرامج لحل النزاع والتنافر، الذي يحدث داخل المجتمع، لكنهم يتحدثون عن وعود واهمة وبرامج دعائية جذابة لكنها فارغة المضمون، لكن في نهاية المطاف ادركت الشعوب ان المكسب الوحيد الذي جنته منهم هو انهم اصبحوا تجربة اخذت منها العبر.

لقد وقع الناس فريسة لمثل هذه المعلومات المغلوطة التي اصبحت حديث الساعة بفضل تكنولوجيا المعلومات، وقد يصعب على المرء النظر للصور من زاوية ثنائية او ثلاثية الابعاد، حيث يصعب في مثل هذه الاوضاع النظر في كل الاتجاهات لتكوين قراءة سليمة، بسبب المعلومات المتدفقة على مدار الساعة والتي تؤدي الى تشويش المتابع للأحداث، فلا يتمكن من قراءة التطورات بدقة. وكما قمت بذكره كيف هي طريقة قراءتك، وما هي مصادرك التي تعتمد عليها؟ لا يمكن تعميم الاحداث التي شهدتها بلد معين، واعتبارها كحالة شاملة لجميع الدول. يمكن النظر الى الفوضى والانفلات الذي شهدته هذه الدول خلال السنوات الثلاث الماضية كل على حدة، وادراك الدور الذي قامت به التدخلات الخارجية والسماسة الباحثين عن مكاسبهم لتأجيج نار الفتنة والصراع في هذه الدول، وفي بعض الاوقات ظهر انغماس الشركات العالمية بصب الزيت على النار، وتأجيج الاوضاع لتزداد سخونة. واعتقد ان الكثيرين قد استفوا العبرة من التجارب التي شهدتها منطقتنا، والمتمثلة في تدخلات القوى الخارجية وتنافر قوى الداخل المختلفة مع بعضها البعض. واذا اردنا الرجوع الى الوراء لتحليل الاحداث التي شاهدناها خلال السنوات الثلاث او الاربع الماضية،

ومعرفة شعور الناس في تلك الفترة والان، والبحث في اسباب هذه الفوضى، والقيم التي يهتف بها، والتي تتغير يومياً، من مكان لآخر متضاربة مع بعضها البعض . وللخروج من هذا التشويش والارباك الذي قد يحدث نتيجة للفهم غير الصحيح لا بد من العودة الى ما ذكرته مسبقاً من طرق القراءة. ما تأثير هذه الاحداث علينا ؟ اذا كانت قراءتك واقعية وحذرة سيكون عليك التعامل مع هذه الاحداث مثل القارب الذي دخل في الموج ،او ان تعيش في منطقة تعاني من الاعاصير والرياح الشديدة، ومعرفة اتجاه الامواج والرياح، والاسباب التي تؤدي الى حدوثها ،حتى تبني بيتك بصورة سليمة، فاذا كنت تتحكم في اوضاعك تفهم بدقة ما يجري داخل مجتمعك، او بيتك. اعتقد بان هذه الاحداث مع كل التجارب المستسقة منها هي مثل الامواج والرياح التي تنتهي بعد فترة زمنية معينة من قيامها. وطريقة متى وكيفية انتهائها هو عنوان اخر.

وهذا يعني ان التنافر الموجود اصلا في المجتمعات والذي وصل الى درجة العولمة دفع بالأوضاع العالمية المختلفة الى ان تتأثر ببعضها البعض وهذا ما خلقته العريضة الحاملة بخلق قطب اقتصادي واحد بعد انتهاء الحرب الباردة. والان الى اي منحى سينحو العالم؟ لقد قيل ان الحرب الباردة قد انتهت على مستوى العالم ،وقد احكمنا سيطرتنا على العالم ،ولا توجد قوى تقف امامنا، او لن نسمح لأي قوة في ان تنافسنا في التقدم التكنولوجي والقوة العسكرية، والتحكم في ثروات العالم ،لذا فالعالم ملكنا على مدار الخمسين عاما القادمة ولكن تأكد خلال التجارب التي استمرت طوال اكثر من العقدين الماضيين، فشل الخطة التي نفذتها المؤسسات العالمية ، والان العالم يسير نحو نظام عالمي متعدد الاقطاب ، وقد ظهرت وتظهر العديد من القوى، ويشهد ميدان السباق الاقتصادي تغييراً متواصلاً في مراكزه ،كما تشاهد مناطق العالم الغنية بالثروات المختلفة، تغيرات في الاوضاع والتأثيرات وتزداد هوة الاختلاف بين الدول القوية اتساعاً يوماً بعد آخر. ان هذه المرحلة هي مرحلة الانتقال. قد يكون التعمق في الحديث الان ،والتنبؤ بالأحداث هنا وهناك ساعة بعد آخري في غير وقته، لان هذه المرحلة هي مرحلة الانتقال التي يشهدها العالم ومختلف اقاليمه، والقوى المختلفة والمتنافرة والتغيرات الداخلية للدول نسبة للتأثيرات الاقتصادية والتقدم التكنولوجي والعسكري. لكن عند النظر للأمر برؤية ثابتة استطيع القول انها مرحلة عشرين عاما من الانتقال. هناك انتقال من نظام القطب العالمي الواحد الى نظام عالمي آخر ولا نتوقع تغييراً دراماتيكاً ولكن الظواهر تشير الى ذلك باختصار يمكن النظر الى كل الاوضاع في مختلف الاقاليم واقليمنا من هذه الزاوية.

فخامة الرئيس كما تفضلت بذكره مسبقاً من تطورات تظهر معاناة دول منطقتنا من تفاقم الازمات الداخلية سياسيا واقتصاديا وامنيا، وذلك بسبب التدخلات الخارجية.وقد ادى ذلك الى تعثر برامج التنمية المنسقة على نطاق الاقليم، فهل توجد امكانية لدى هذه الدول للخروج من هذه الاوضاع وتأمين التناسق الاقليمي؟ وما هي نظرة ارتريا ورواها واستراتيجيتها التنسيقية المتعلقة بإقليمنا؟

السيد الرئيس/

العنوان الاول متشعب ويتفرع الى العديد من المواضيع، التي تحتاج الى التآني والمزيد من التوضيحات. لذا ساقوم بشرحه باختصار. احدى اهم ازمات الاقليم هي محاولة تأسيس او بناء عالم احادي القطب على نطاق العالم، والتي جرت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. واقول بان وراءه المؤسسات العالمية، حيث يتم وضع وكيل في كل اقليم. واذنا نظرنا للمستندات المختلفة والتي توضح الاوضاع التي جرت عام 2000. وقبله، نجد المساعي الرامية الى تقسيم افريقيا الى عدة اقاليم، وخلق قوى تعمل بالوكالة عنها، ويحتمي الوكيل بالمؤسسات لفرض نفوذه في المنطقة، لأنه لا يملك المقدرات الداخلية، لذلك ونشاهد الكثير من هذه النوعية في جوارنا، واصفهم بعنتره وفتوة مناطقهم الذين لا يملكون قواهم الاقتصادية والعسكرية الذاتية وغيرها من المعايير التي يمكن ان تخلق الشعور بإحساس القوي داخلهم. ولأن مواصفات السيطرة على منطقتك او اقليمك اصبحت تتطلب الاحتماء باي صخرة او قوة تدافع عنك يزداد في زمن القطب الواحد اعداد الدول التي تتسابق لاحتلال منصب الوكالة بالمنطقة.

وكما شاهدناه في السنوات الثلاث الماضية وقبلها، لا تعتمد الدول على ثروتها الباطنية وكثافتها السكانية، وقواها الاقتصادية لاحتلال منصب الريادة، بل هناك من الدول من تعتمد على طرق اخرى لتصبح قوة اقليمية، ونتاج ذلك عبر وسائل اعلامها، وكل المسرحيات الهزلية والاستعراضات المقدمة تعكس ذلك. ان التدخلات الخارجية التي تتم داخل اي اقليم صغير يؤدي الى زيادة التعقيدات حيث يقوم وكلاء المؤسسات العالمية بغرض فرض نفوذهم في مناطقهم على العمل بالوكالة لتاجيح النزاعات داخل الدول وتعقيدها ولأنهم يملكون اهدافهم الضيقة المتعلقة بالإقليم يسعون للاستفادة من النزاعات والتوترات الداخلية للدول لتنفيذ مصالحهم بالإقليم وتأكيد نفوذهم فيزداد الطين بلة. ماذا تفعل هذه القوى العالمية في المرحلة الانتقالية التي نعيشها الان. قامت ما يمكن تسميتها بالقوى العالمية بكل ثقلها العسكري

والاقتصادي وغيرها ، مما تملكه من مؤثرات بالإضافة لغيرهم من الطامحين بمنصب الريادة في الاقليم، بتعقيد اوضاع التنافر الكامنة في اي اقليم أو منطقة أو دولة ومجتمع، بل وباختلاق الذرائع والاسباب لذلك بأنفسهم، بغرض بث بذور الفتنة، لذا يحتاج الامر الى التأني عند قراءة الاوضاع. ولان الامر كذلك سنعمل على التعمق والتوضيح واثراء طريقة قراءتنا للأحداث، لكن في البداية يجب ان تمتلك النظرة السليمة، وحتى وان لم نتحدث على نطاق الاقليم او العالم، إلا أننا كشعب نريد الاستقرار والرفاهية، والعمل لتحسين اوضاعنا وتغيير طريقة حياتنا المعيشية. ولكن في اي بيئة.. قبل ان نبعد الخطى ، وبما ان هذه الاوضاع المقدره بالتأثير علينا عن قرب لذا نريد استقرارها ايضاً، ولا يتأتى الاستقرار بالأمنيات والدعوات، بل بالعمل، ونملك البحر الاحمر الذي يعطي اقليمنا الاهمية الاستراتيجية والجغرافية عن غيره من الاقاليم ، كما يقوم بالتأثير بالإضافة للأوضاع الداخلية على دوله كما تقوم منطقة الشرق الاوسط بالتأثير على اوضاعنا بعدة معايير ، وهناك رؤانا الايجابية الهادفة لخلق شراكة اقتصادية وفتح مجال الاستثمارات مع اليمن والسعودية وغيرها من دول الخليج ليس بغرض حماية الامن الوطني فقط بل ايضاً خدمة للاستقرار الاقليمي والحيرة الحسنة. ونتحدث ايضا عن القرن الافريقي لأنها من دول الجوار وحتى وان لم يؤثر علينا منبع حوض النيل البعيد عنا ، لكننا نتأثر من بعض اتجاهاته. بصورة عامة هذا هو ما نتحدث عنه في سياساتنا الخارجية . ويمكن تسميته بقسم دول الجوار ، وقد عمل خلال اكثر من عشرين عاما على خلق ارضية التعاون الاقليمي وشبه الاقليمي وينبع هذا من رغبتنا وتطلعاتنا كشعب ودولة وحرصنا على اهمية التعاون الاقليمي في المشاركة في المحافل الدولية.

ولكن اذا تساءلنا هل كان جوارنا مستقراً ويمتاز بالتعاون المشترك خلال العشرين عاما الماضية، سنجد ان اوضاعه كانت تسير الى الاسوأ، والسبب هو التدخلات الخارجية والدول التي تعمل بالوكالة. عليك السيطرة على كل هذه العوامل المؤثرة، وخلق جوار مستقر تعمل من خلاله. احياناً قد نفضل عدم اختيار دبلوماسية نشطة بالرغم من وضوح الصورة، والسبب يعود الى الازدحام الذي تشهده المرحلة، فنفضل الجلوس جانباً للمتابعة. فاذا كنا نرغب في ان تهدأ هذه المناطق، وان تصبح اقاليم تتعاون علينا المشاركة بايجابية حتى وان كانت مشاركتنا متواضعة ، فأنها ستؤثر في الاهداف والتطلعات المرجوة ، كما يجب ان تخلق التوعية اللازمة ، حتى تتمكن من حل التعقيدات اللانهائية ، والتي تضعها الدول الساعي لاحتلال منصب الفتوة في مناطقها، بالرغم من انها عديمة المقدرات وتفتقر الى الثروات المحلية.

تعمل القوى الواعية على ادراك الازمات المحلية لأي دولة، وفهمها على نطاق الاقليم، لكن اذا قمت بالتغاضي عن المصالح المشتركة، ووضعت مصالحك الخاصة اولا، مفضلاً الارتقاء في احضان القوى الخارجية، وتاجيج الصراعات الداخلية للدول حتى تتحكم في دول وحكومات وشعوب الجوار، فان هذا الامر سيؤدي الى عرقلة تقدم اقليمنا ومنطقتنا. وقد اخذنا العبر من الكثير من التجارب السابقة، والتي اكدت على ان الفهم الصحيح غير الاناني لأهمية التعاون المشترك القائم على تقديم المصالح المشتركة اولاً، له اهمية كبيرة في الادراك المسبق للمكائد الخارجية. كما ذكرته مسبقاً تستند سياساتنا الخارجية على ارضية راسخة من المفاهيم الواضحة ونعرف تماماً ما علينا وما يجب علينا فعله ومدى احتياجنا له. كثيراً ما نردد بان هذه الدولة وهذا الشعب ليسا للمبايعة في اسواق الخردة وبعد كل هذا النضال والتضحيات التي قدمناها والمرحلة التي وصلنا اليها ونحن نسير الى الامام محددين اهدافنا لن ندخل في تجاذبات تدفعنا لاختيار للانضمام الى اي من الجهات المتنافرة التي قسمت اقليمنا الى اقسام عديمة الفائدة. ما نريده هو استقرار هذا الجوار والازدهار والتعاون وحتى تزيل غيمة الفوضى التي تحجب الرؤية نعمل بهدوء ايماننا بان الفضاء رحبا وواسعا امامنا.

فخامة الرئيس ننتقل الان الى الشأن الداخلي. حيث شهدت الاعوام الماضية تحقيقنا للعديد من الانجازات في برامج ضمان الامن الغذائي والبنى التحتية وغيرها من المشاريع التنموية الضخمة. والتي تظهر اننا في طريقنا نحو الوصول الى مرحلة افضل. ما هي نظرتك لمستقبل ارتريا في الاعوام القليلة المقبلة؟

السيد الرئيس/

من الصعوبة القيام بمعادلة حسابية للإجابة على هذا السؤال، فكل شخص يعلم فهمنا المشترك لبرامج التنمية وما قمنا به من برامج، ولكي اصل للنقطة التي تلي ذلك سأذكر كمصادر بعض الحقائق التي يعلمها الجميع. ان هذا الوطن هو وطن لكل الارتريين، ونعلم جميعا كيف حققنا حريتنا واستقلالنا، حيث قدم الشعب اغلى التضحيات لتحقيق طموحاته المشروعة في بناء ارتريا المزدهرة. واذا فكرنا فيما قدمناه مهراً لعيون الحرية، سنجد بان فهمنا مشترك، لكن السؤال هو هل تتطابق تطلعاتنا مع الواقع ام لا؟. لذا ولان هذا الوطن هو وطن لنا جميعاً يجب ان تتماشى كل برامج وثوراته ومختلف خطته الانمائية مع هذه التطلعات. فإذا ما حددنا ما هي نوعية الحياة المعيشية للغالبية العظمى من شعبنا، وفي اي مرحلة يتواجد. علينا اولا

تضييق هذه الهوة التي ورثناها عن الاستعمار، او جاءت بمختلف الاسباب لأن نوعية الحياة المعيشية لشعبنا ليست متساوية، لذا علينا العمل على تضييق الفجوة بين الموظفين والمحرومين من الفرص . بين من يكد ويجتهد،ومن يضارب هنا وهناك. كما علينا تضييق الفجوة في نوعية الحياة في الريف والمدن وغيرها من المواقع الجغرافية المختلفة لأرجاء هذا الوطن . ان هدفنا النهائي هو تضييق هذه الفجوة ،ولتحقيق لابد من ان تضع في الاعتبار في البرامج التنموية التي نضعها الخطط التنموية التي تحقق ما نصبو اليه. كما علينا المحافظة على استمراريتها ،لان هذه البرامج عليها ان لا تكون انية ومتقطعة، بل برامج قابلة للتطور نحو الافضل وهذه ليس امنيات واحلام يقظة ،بل تطلعات واقعية لشعب قدم أكبر التضحيات وأعظمها..

ومن البديهي ان نتساءل عن كيفية تحقيق هذه التطلعات وبالإمكان الحديث عنها ، وتقديم التوضيحات لما انجزناه في كل قطاع واقليم على حدة. لنحقق ما وضعناه نصب اعيننا من اهداف قمنا بتقسيم ارتريا الى ثلاثة اقاليم تنموية، هي الاقليم التنموي الشرقي وهو الاقليم المحاذي والمطل على البحر الاحمر ،والاقليم التنموي الذي يبدأ من اقصى نفقة ماراً بالشريط الحدودي الى مرتفعات الاقليم الجنوبي والاوسط ،والاقليم التنموي الثالث هو الاقليم الغربي. لكل واحد من هذه الاقاليم مميزاته الجغرافية والمناخية ،وامتلاكه للثروات الطبيعية المختلفة لذا فان البرامج التنموية التي نقوم بها في اي اقليم من هذه الاقاليم تتماشى مع هذه المميزات. ولكي لا يتحول الامر الى مجرد تطلعات عامة ،وحتى نحقق هدفنا المنشود ،علينا امتلاك خطط ملموسة حتى وان لم تكن هذه الخطط قد انجزت بالكامل، وقابلة للتنقيح مع الزمن. وعند النظر لأهدافنا التنموية حسب ترتيبها في سلم اولوياتنا ،نجد ان المياه بمختلف استخداماتها تحتل الصدارة ،لأننا ببساطة لن نتمكن من تنفيذ أيا من برامجنا دون امتلاك كميات وافرة من المخزون المائي ،نسبة للدور الاساسي للمياه في العملية التنموية. قد تكون لدينا امكانية ضخ مياه البحر ،لكننا لسنا بحاجة الى ذلك، كما هناك مصادر مائية اخرى ،لذا عملنا خلال الاعوام الماضية على اثراء مخزوننا من المياه في مختلف ارجاء الوطن ،بغض النظر عن كميتها. ولأن ضمان امننا الغذائي - الذي هو في حد ذاته ليس هدفاً نهائياً ،حيث علينا بعد ضمان امننا الغذائي ان نواصل المسير- وبما أن كل البرامج ترتبط بالمياه ولتحقيق نسب نجاح عالية في كل برامجنا علينا امتلاك برنامج واضح ليس في عملية حفظ المياه فقط، بل بطرق واساليب استخدامها. كما يندرج ضمن هذا الاطار ايضاً الاستفادة من مياه الامطار نسبة

لدورها المقدر في القطاع الزراعي والحيواني والاقتصادي للدول. من اجل العمل على زيادة المخزون المائي لدينا استراتيجية خاصة، كما لغيرها من المشاريع والبرامج الموضوعية والخطط المتعلقة بها. كما توجد ايضا برامج الترشيد والاستخدام الامثل للمياه في كل القطاعات، لذا يمكننا القول ان ما قمنا به في مجال حفظ المياه قد دفعنا الى الامام خطوات نحو تحقيق ما نرمي اليه من اهداف.

ولتحقيق الضمان الغذائي الشامل يجب علينا بالإضافة لكميات المياه المخزنة التوسع في مساحة الاراضي الصالحة للزراعة والانتاج السنوي ونوعية المحاصيل التي ننتجها ويمكننا القول في هذه الوقت اننا نسير نحو هذا المسار، وضعا في الاعتبار الاستثمارات الضخمة التي تلي قيامك ببناء السدود والخزانات لحفظ المياه. هناك ايضا مسألة توصيل المياه المخزنة التي تحتاج لنظام ري متكامل، والذي يحتاج بدوره للطاقة اللازمة لتشغيله. والسؤال هو من اين ستاتي هذه الطاقة لنصل الى اقصى امكانية للاستفادة من المياه المخزنة، علينا القيام باستثمارات في هذا المجال. وتوعية المواطن بأهمية مثل هذه البرامج باعتباره هو المستفيد أخيراً من نتائجها. ولأهمية التحكم والضبط في نسب المياه المستخدمة، قمنا في هذا المجال بالقيام بتوعية شاملة ومستمرة. نحن نتحدث عن الطفرة التي سنحدثها خلال هذا العام 2015، فبالرغم من اننا لم نقم بتنفيذ كل ما نطمح اليه من برامج، إلا أنه وضعا في الاعتبار الصناعات المتعلقة بمنتجات الزراعة والثروة الحيوانية والبقوليات، والثروة البحرية والمحاصيل النقدية، والفرص التي يمكننا استغلالها، نحن على اعتاب مرحلة جديدة هذا العام. ويمكننا القول اننا قمنا ببرامج معقولة وراضون عنها، ليس في مجال حفظ المياه فقط. بل هناك ايضا الطاقة التي تأتي جنبا الى جنب مع البرامج التي نستفيد فيها من مخزوننا المائي، حيث يحتاج برامج حفظ المياه والاستفادة منها الى الطاقة اللازمة لتشغيلها. نعاني من نقص في الطاقة الفاعلة على مدار اليوم، لذلك عملنا على تحسين استراتيجيتنا المتعلقة بالطاقة وخدمات الكهرباء. ونسبة لأهمية الاقليم الغربي قمنا بإعطاء المشاريع الزراعية والصناعات الغذائية المتواجدة به الاولوية في الحصول على خدمات الطاقة. هناك خدمات محددة في ضواحي فانكو و علي قدر وتسني باستثناء هيكوتا، وشمالا خصصنا لمناطق اغردات وافهمبول وكركبت حتى سلعا ومنها الى الشرق برنامج خاص بها، ولدينا برنامج لمد خدمات الطاقة التي تشمل شمال افعبت وحتى نقفة. كل هذه البرامج تتماشى مع البرامج الزراعية والتنمية وبرامج حفظ وتوفير المياه وضمان الامن الغذائي. وفي مجال ضمان الامن الغذائي قمنا بتجربة برامج واسعة وهناك برامج بدأت في انتاج القطن

والسكر والزهور وغيرها من المحاصيل المختلفة، بالإضافة للمحاصيل النقدية الأخرى.

عند الحديث عن الغذاء نعاني من أزمة القمح ولكي نخفف من الضغط الذي يحدثه استيراد القمح والشعير والذرة وغيرها من المحاصيل الأخرى في اقتصاد هذا الوطن، هناك برنامج عريض حول ما يجب علينا عمله في مجال ضمان الأمن الغذائي، كما ان الثروة الحيوانية ونتاج اللحوم والالبان هي من البرامج التي تحتاج لخدمات كهربائية متواصلة، ولأن مد الخدمات الكهربائية من مصدر مركزي واحد احادي الشبكة الى كافة الاقاليم ليس مجدياً، قمنا بتطوير هذا المجال بإدخال خدمات كهربائية منفصلة فيما ذكرته من مناطق البنى التحتية تأتي بعد الطاقة حيث نحتاج الى طرق مسفلتة من والى ما نسميها بمراكز الاقتصاد والتنمية والانتاج، تتماشى مع التوسع في الثروات المائية وخدمات الطاقة، وللحصول على شبكة نقل سريعة تتماشى مع حركة الاسواق وتسهيل حياة المواطنين، لا بد من تهيئة بنية ارضية فاعلة. وهناك برامج ضخمة تتعلق بالنقل البري والجوي والموانئ تم وضعها جانباً ليس لعدم احتياجنا لها، بل لان هناك اولويات اخرى يتطلب انجازها اولاً حتى تفتح الباب لغيرها من المشاريع، ومنها توسعة مينائي مصوع وعصب واقامة مطارات تتناسب والمعايير الدولية في خدماتها الاقليمية والداخلية. كما تأتي مهمة مد خطوط سكة الحديد الذي يرتبط مع بناء الطرق، مع وضع خط التلفريك في الاعتبار، بالإضافة للحركة النشطة داخل مختلف ارجاء الوطن ومع دول الجوار. ولخلق جوار يتميز بالشراكة يجب ان نقوم بمد شبكة من الطرق المسفلتة مع دول الجوار في السودان وجيبوتي واثيوبيا وغيرها من الدول. ويجب ادراج البنى التحتية التي تنفذ داخل الوطن ضمن هذا البرنامج. ان ناتج كل هذا هو بنى تحتية سليمة انشئت بصورة جيدة ومتطورة، كما يجب ان تتوفر القوى البشرية التي نحتاج لها في تنفيذ كل ما تحدثنا عنه، من برامج اقتصادية وتنموية، في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات السياحية وغيرها من المناشط الفاعلة، في التحركات الدولية والاقليمية والتحدي الاكبر الذي عملنا عليه هو تثقيف الشعب بأهمية ما ينفذ في مناطقه من برامج ومشاريع يعتبر هو المستفيد الاول منها. قبل الدخول في مواضيع اخرى واسعة اقول ان العام 2015 م هو عام الانتقال الى مرحلة جديدة، لكن هناك بعض الامور التي يجب علينا تأكيدها خلال الشهور الثلاثة القادمة، ففي الاعوام القليلة الماضية قمنا بهدف رفع مقدراتنا الفعلية بإدخال الكثير من الآلات والمعدات التي كنا نعتبرها في وقتها كثيرة علينا ولكن وضعنا في الاعتبار ما نطمح اليه من انجازات، علينا مضاعفة

عدد هذه الآلات والمعدات ويجب ان يتحقق ذلك قبل خريف هذا العام استعداد القوى البشرية للعمل يفوق مقدراتنا ،ولأننا تمكنا من تعليم وتنظيم وتوعية اعداد كبيرة من القوى البشرية ، ليس لدينا حرج من البدء في تنفيذ برامجنا الاساسية. نحتاج ايضا للثروات الطبيعية والآلات و المعدات والوقود وغيرها من اللوازم لتنفيذ هذه البرامج ،لذا ساقوم باعطائك اجابة واضحة اذا ما سألتني بعد اربعة او خمسة شهور. أما الان فان العام 2015 م هو مدخلنا لمرحلة جديدة وسنرى ما تخبئه السنوات القليلة القادمة ،لذا لنصبر حتى منتصف العام 2015 وحينها ساقوم بإخبارك بما تم انجازه.

فخامة الرئيس في خطابك الذي القيته في الذكرى الثالثة والعشرين للاستقلال كنت قد أعلنت عن بداية إجراءات صياغة دستور للبلاد ، ماذا يعني ذلك ؟ وضعا في الاعتبار الدستور الذي تمت المصادقة عليه في العام 1997، وماهي الخطوات التي تم اتخاذها حتى الان بهذا الخصوص؟
السيد الرئيس/

الكل يدرك عدم وجود تلك الوثيقة ، لذا لا اود الدخول في جدلية وجودها أو عدمه ، لكن ما اريد قوله بأنه وفي خلال الخمسة عشر عاماً الماضية، واجهتنا تحديات جسام ظلت تهدد وجودنا ومسيرة تطورنا ، وليس هنالك داع للخوض في الاسباب والمبررات. المعوقات والتحديات التي خلقتها التدخلات الخارجية قد أثرت سلباً في مسيرة تطورنا السياسي، وهذا ما ادى الى موت الدستور المذكور قبل الاعلان عنه ، مما دفع البعض الى المطالبة بإعلان حالة الطوارئ قبل عشرة اعوام والعمل بناء عليها. لذا لا ارى ضرورة الدخول في معمعة بخصوص وثيقة ماتت عملياً قبل الاعلان عنها ، بغض النظر عن صاغها ، وعن مضامينها وتوجهاتها ، لان ذلك سيجرنا الى قضايا جانبية . ان التجارب التي تم خوضها والخبرات الثرة التي اكتسبناها خلال المرحلة الماضية ، جعلتنا اكثر نضجاً ، كما ان الصورة اصبحت اوضح لدينا، وانطلاقاً من تجاربنا وخبرتنا تلك ، يجب ان نؤسس لنظام سياسي ليس لسد الفجوات فحسب ، انما لمنع حدوث تلك الفجوات ، ويؤدي في ذات الوقت الى تغييرات جوهرية في طبيعة ونوعية الحياة في المجتمع، ويردم الهوة بين مختلف قطاعاته . علي العموم هنالك جهة تم تكليفها لصياغة دستور بغض النظر عن الاعلان عنها او عدمه ، فالشيء المهم هنا هو العمل ، وفي نهاية المطاف فالأمر متروك لتلك الجهة، ماذا ستفعل ؟ وما طبيعة البحوث والدراسات التي ستجريها ؟ ومتى ستنتهي من صياغة المسودة ؟ كلها قضايا تخص الجهة المكلفة وهذا الامر لا يحتاج الى التجاهر والعمل الدعائي وممارسة العلاقات العامة بغرض الاستهلاك

المحلي ، لأننا ندرك تماماً واقعنا الراهن ، وعندما يحين الوقت بإمكان وسائل الاعلام أن تحاور الجهة المكلفة حول طبيعة مهامها والمنهجية التي تستند عليها في عملها ، وهذا هو المهم. ما يجب ان يدركه الجميع ان الدستور ليس في حد ذاته غاية ، انما هو وسيلة لتحقيق الغايات والاهداف الكبرى، لذا يتطلب الامر العمل بهدوء وتأنى لتحقيق ما نصبو اليه وفق توقيتاتنا المحددة، والدستور يعتبر قضية داخلية بحتة وليس للاستهلاك الخارجي أو ارضاء للآخرين ، فضلا عن كونه وثيقة ذات افق اوسع لخدمة الاجيال المتعاقبة ، وبالتأكيد عندما يحين الوقت من حق الجميع ان التعرف عنها ويضطلع عليها ، لأنها وثيقة تخص المجتمع عموماً ، وهي ليست منزلة كالقرآن أو الانجيل ، انما هي سند يتضمن مصالح المجتمع العليا ويعكس واقعه المعاش ووفق مراحل تطوره ، لذا لا يمكن القول انه خال من اي عيوب ، فالعيوب والنواقص التي تظهر يمكن تلافيها وتصحيحها وفقاً لظروف ومتطلبات كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع، الباب مفتوح لكل مواطن يأنس في نفسه الكفاءة والقدرة على الاسهام ، بإمكانه أن يفعل ذلك بأي وسيلة متاحة. واذا رجعنا الى الوراثة قليلاً سنجد أن قضية صياغة الدستور ليست وليدة اللحظة ، انما هي عملية بدأت منذ وقت طويل ، وقد ساهم الكثيرون فيها سواء عبر آرائهم ، أو من خلال تقديم اوراق بحثية ومقترحات بهذا الخصوص. ولأننا بصد د دخول مرحلة جديدة، فان الاعلان عن مسودة دستور انتقالي قد جاء في وقته المناسب.

- حسنا السيد الرئيس، فيما يتعلق بموضوع هجرة الشباب سبق وأن طُرح هذا الموضوع عدة مرات. وعلى عكس هذه الظاهرة هناك شباب كثر صمدوا داخل وطنهم وما زالوا يعملون باخلاص وتفان من اجل بناء وطنهم. هل هناك برامج وضعت لهؤلاء الشباب وكيف يمكن مكافأتهم عن ما ابده من صمود وتفان ؟
السيد الرئيس/

نعم لا اريد الحديث كثيرا عن الذين غادروا هذا الوطن ولكن يجب ان نعلم بأن الذين دفعوا للهجرة سواء بتشجيع من أسرهم او من بيئتهم المحيطة واصبحوا ضحايا مشكلات عديدة بحجة ان الحياة في الخارج افضل وأن الاجور خيالية لهذه المهنة أو تلك مقارنة بالاجور في داخل الوطن، كثيرون جدا. هذه الظاهرة التي تتكرر بشكل يومي حيث غدت حربا معلنة، جرت في الماضي عدة محاولات لإيقافها وستواصل هذه المحاولات مستقبلا. ان هذه الظاهرة هي نتاج الحرب المعلنة التي استهدفت سيادتنا وبرامجنا التنموية وتقدمنا الاقتصادي واستقرارنا خلال الخمسة عشرة عاما الماضية. كيف نتصدى لهذه الحرب فهذا موضوع آخر، اما فيما يتعلق بهؤلاء الذين

تركوا وطنهم الى من يعتقدون أنها أرض الاحلام أو بلاد الخيرات فهم قد يعودون الى رشدهم يوما ما ويدركوا ان لا بديل لوطنهم الذي لم يجدوا فيه فرصة للثراء السريع في الوقت الراهن. هناك الكثيرون الذين اخطأوا واختاروا هذا المنحى وهناك دراسة متكاملة مرفقة بوثائق قانونية حول هذا الموضوع الكبير المرتبط في بعض جوانبه بالبعد الاقتصادي وفي جوانبه الاخرى بخطط تأميرية. الجانب المحزن ان ضحايا هذه الجرائم المنظمة هم الشباب وحدهم. الامر المهم هنا هو كيف يمكن معالجة هذه.

المشكلة انها ليس مسألة يمكن التعامل معها بشكل عاطفي بل لا بد من اجراء دراسة دقيقة للمشكلة ومن ثم ايجاد الحلول لها. البعض قد يقول ان هؤلاء ارتكبوا جريمة في انفسهم ولكن مهما كان الامر فانهم مواطنون ينتمون لهذا الوطن ومن واجب الحكومة والشعب ان يساعدهم ويحل اشكالياتهم أينما كانوا. وعلى كل فانا لا اريد الخوض اكثر في هذا الموضوع ولكن ما أريد الإشارة اليه هو ان لدينا في هذا الوطن القوى البشرية الكافية التي استطعنا ان ننفذ من خلالها برامجنا ومشاريعنا الكبيرة خلال الخمسة عشرة عاما الماضية وهي ستنفذ ما تبقى من مشاريع في المستقبل. ففي خلال الخمسة عشرة عاما الماضية لم نتعرض لحرب عسكرية فحسب بل لحرب اقتصادية ودبلوماسية وسياسية وحملة تشويه منظمة استهدفت عزلنا وتقييد حركتنا بحيث لا نستطيع تنفيذ اي برامج او مشاريع واحتجازنا ذهنيا وعضويا بحيث نعيش في حالة قلق دائم. هذه المؤامرة التي تستهدف امتصاص قدراتنا على الفعل تدريجيا تشتمل على عدة اوجه قد يكون من بينها اعاقا حركتنا الاقتصادية او الحؤول دون ان نحصل على عائدات الذهب او غيرها، حيث تعتبر مسألة تهجير الشباب الى الخارج ضمن هذه الاجندة. كل هذا الأوجه للعدائيات يمكن الحديث عنها بالتفصيل المطول ولكن ما اود قوله اننا لم نؤخذ على حين غرة منذ البداية بل كنا واعين لخيوط المؤامرة. والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا كل هذه العدائيات؟ ان الهدف هو تقييدنا وجعلنا نعيش في عزلة مستمرة وحالة قلق دائم كما ذكرت أنفا. اذا وصلنا الى هذه الحالة فان ذلك يعني العيش في الظلام. وقبل ان ينجحوا في تحقيق هدفهم لا بد من جانبنا ان نتصدى لكل اوجه هذه العدائيات ونضع لها حدا من خلال تحديد مسارنا والتمسك به مهما كانت العراقيل والعوائق دون ان نكثر لمن يريد ان يلهينا أو ينحرف بنا على اليمين او على اليسار. وعبر اسلوب التصدي الذي تمسكنا به استطعنا ان نحبط الكثير من المؤامرات خلال الخمسة عشرة عاما الماضية. عودة لموضوع الشباب في داخل الوطن هناك فئات مختلفة للشباب حتى في داخل الوطن وهذا موضوع ينبغي التركيز فيه من قبل الاعلام. ربما يتساءل البعض : اين يوجد

الشباب؟ وهذا السؤال يسوقنا الى تساؤل آخر وهو كيف تمكنا من تنفيذ البرامج والمشاريع الكبيرة حتى الآن؟ هل نجحت برامجنا لأننا وفرنا الآليات والبلدوزرات أم لأننا وفرنا الوقود من خلال شراءه بالعملات الصعبة؟ بالطبع كل هذه مكملات ولكن الفضل في تنفيذ هذه البرامج يعود الى وجود قوى بشرية تعمل بتفان داخل الوطن. هناك آخرون لا يشاركون في العمل رغم وجودهم داخل الوطن وهم يهيمنون على وجوههم من غير هدف بينما ينخرط الآخرون في ميادين العمل وينتجون بجد واجتهاد. وفي اعتقادي ان كل شخص من هؤلاء يساوي عشرة اشخاص. ولا يقاس ذلك بعدد ساعات العمل فقط بل أيضا بنوعية العمل ونوعية الانتاج حيث تعتبر هذه المساهمات كبيرة جدا.

وإذا تحدثنا عن برامج عام 2015 فان انتاجنا لن يزيد من خلال زيادة الآليات والمعدات العمل ولكن من خلال زيادة كفاءة القوى البشرية حيث ان التجربة والخبرة ستزيد وتصل بلا شك عبر توفير البيئة التحفيزية للعمل. واخير نأتي الى السؤال: كيف يمكن مكافأة هؤلاء؟ ان ما نقوم به الآن دون ان نحصل على مقابل أو دون ان نملاً بطوننا يهدف الى تهيئة الأرضية الملائمة التي نركز علي للانطلاق بشكل ثابت الخطي. واذا كنا نريد أن نخلق هذه الأرضية لا بد من دفع التكاليف أو سميها التضحيات او أي شيء آخر حيث لا بد من تحمل هذه التكاليف حتى نحقق الهدف في الوقت الراهن من الصعب الحديث عن مكافئات بعينها أن نطلق العنان للأمال بأننا سنقدم مكافأة أو تعويضا بمقدار كذا وكذا. ولكن اذا نجحت برامجنا في مختلف القطاعات مثل القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات وغيرها وشرعت في جني الارباح فإن هذه الأرباح هي العائد او التعويض لهؤلاء الأوفياء من الرجال والنساء ، الكبار والصغار الذين يعملون ليلا ونهارا من اجل بناء هذا الوطن. ان قطاعات الشعب التي تنشط في تنفيذ هذه البرامج لا تحصل في المقابل على شيء. اذا نظرنا الى خدمات المياه على سبيل المثال هناك فئات كثيرة لا تحصل على المياه النقية. في بعض المناطق قد تبدو الصورة مضللة حيث تتوفر الخدمات الى حد ما تجعلك تشعر بان هذه الخدمات موجودة في كل مكان، ايضا الحال ينطبق على خدمات الكهرباء حيث توجد العديد من المناطق لم تحصل على خدمات الكهرباء رغم مرور اكثر من عشرين عاما على استقلالنا. ودون ان نذهب بعيدا يمكن الاشارة الى بعض القرى المحيطة بأسمرا . ايضا كم هي نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات المواصلات السريعة ؟ ويمكن طرح تساؤلات مماثلة بالنسبة للخدمات الاخرى وبالتالي فإن العمل الجاري هو لتوفير هذه الخدمات. الآن لا يمكن الحديث

عن مكافآت وزيادة في المرتبات وغيرها من تعويضات غير عملية لأننا لا نملك مصادر ثروة مخفية أو كنز مستتر لأن مواردنا معروفة للجميع. إذا أردنا الوصول الى الهدف وهو بناء الاقتصاد المنتج من خلال تنفيذ عدة برامج تنموية على مستوى الوطن لا بد من تحديد الجدول الزمني وحجم الجهد المطلوب لتنفيذ هذه البرامج. ومن ثم الاختيار من بين خيارين اثنين فقط وهما اما الشروع في العمل من خلال التضحية برفاهية اليوم من اجل غد أفضل او تأجيل العمل والاستمتاع بما يتوفر لديك اليوم وترك حياة الغد للغد!! أيهما نختار هذه مسألة معروفة لأن تجربتنا التاريخية تعلمنا الكثير.

فالناس في الماضي قدمت التضحيات واستشهدت وقدمت الروح والعرق والدم من اجل هدف واحد وهو تحقيق الاستقلال حيث تحقق الهدف ولكنه ليس الهدف الكامل لأن الاستقلال لا يعني رفع الراية فحسب بل لا بد من توفير الحياة الكريمة والشريفة للجميع. وهذا يتطلب دفع تضحيات اخرى. ما اريد قوله انه ليس المهم ان نفكر في الاجر الذي نحصل عليه أو مستوى الحياة الذي نعيشه الآن بل لا بد من العمل من أجل المستقبل لأننا اذا عملنا وبذلنا الجهد كل في مجاله فإن المحصول الجمعي على مستوى الوطن سيكون كبيرا وهو الذي سيساهم في تغيير مستوى الحياة للشعب عامة. اما الحديث عن مبالغ محددة تقدم كمكافأة او تعويض للذين يقدمون التضحيات اليوم فهذا حديث في غير محله ولا يحق لك كمسئول حكومي في ادنى أو اعلى المستويات ان تحدد قيمة معينة للتعويض عن الفرص لان التعويض هو عبر الفائدة الجماعية للكل التي تأتي عبر العمل والاستثمارات الحالية كما ذكرت. اما القول بان الحكومة تملك اموالا غير مرئية وسوف تدفع كذا لهذا وكذا لذاك فهذا حديث لا يتماشى مع ثقافتنا.

ان المكافأة التي يحصل عليها المخلصون هي فائدة جماعية للشعب وتتمثل في تحسين نمط الحياة سواء من حيث نوعية الغذاء الذي يحصلون عليه او نوعية المساكن التي يقيمون فيها او الخدمات التي يحصلون عليها من صحة وتعليم ومواصلات وحياة رفاهية مريحة. انا أقول دائما لا تضللوا الناس وتقولوا لهم سنفعل لكم كذا وكذا وتجعلونهم يعيشون في احلام غير واقعية. صحيح انه يمكن التفكير في مشروع ما والعمل على تنفيذه ومن ثم انجازه ولكن لا يمكن خداع الناس وتعليقهم بالآمال الوهمية من خلال القول بان المرتبات ستزيد بنسبة كذا وكذا وان الحياة ستتحسن في فترة وجيزة وسنعمل كذا وكذا وغيرها من ترهات فارغة ينبغي النأي عنها وعدم

تكريسها في ثقافتنا. ان المكافآت تقتضي التضحيات وتحتاج الى استثمارات كما ان المكافآت لا تأتي بالتمنيات والاحلام بل بالعمل والجهد المضاعف. ان تغيير نمط الحياة يمكن ان يأتي نظريا عبر الرؤى الواضحة وانتهاج اسلوب فلسفي وفكري محدد، ولكن عمليا يتحقق عبر العمل والعمل وحده. عليه فإن الحديث عن المكافآت لم يأت وقته ، أما من يقول انه لا يحصل على دخل كاف في هذا الوطن وان مبلغ 500 نفقة او 1000 نفقة التي يحصل عليها لا تكفيه واختار ان يذهب الى الخارج لكي يحصل على مرتب افضل او انه سيحصل على معونة الرفاه الاجتماعي حتى لو لم يجد فرصة عمل، فإننا نقول له: لك ما شئت وسوف نلتقي مرة اخرى بعد مرحلة محددة في المستقبل، اما اذا تعلم من الدرس وعاد مرة اخرى الى وطنه فهذا جيد.

جميل السيد الرئيس ، ان ضمان بقاء الوطن والحفاظ على سيادته يعتمد بالدرجة الاولى على القدرة الدفاعية . هل هناك برامج محددة لتعزيز قدراتنا الدفاعية؟ وبالارتباط مع هذا السؤال هناك موضوع الجيش الشعبي . نريد ان نسأل كيف يمكن انجاز مهام الجيش الشعبي من برامج تدريبية او غيرها بحيث لا تؤثر على العمل والانتاج؟

السيد الرئيس/

هذا السؤال الذي طرحته مرتبط بفصل الحصاد . لا اريد الحديث هنا عن برامجنا الدفاعية ولكن بما انك اثرت موضوع الجيش الشعبي اود ان أعيد ذكر بعض الحقائق التي نعرفها جميعا. أولا يجب أن نسأل ما هو الجيش الشعبي ؟ او ما هو الجيش النظامي أو ما هي قوات الدفاع في نهاية المطاف؟ بكلمات موجزة ان جيش هذا الوطن هو الشعب ، هذه هي عقيدتنا الثابتة ولا يمكن تغييرها في أي حال من الاحوال وهذا ليس كلام سياسي او بغرض العلاقات العامة. فالوطن لا يمكن الدفاع عنه بواسطة جيش يقوده ضباط تخرجوا من الكليات الحربية ومتخصصين في مختلف المجالات المهنية العسكرية ولهم باع طويل في صنع المآثر ، بل الشعب هو الوحيد القادر على الدفاع عن وطنه وحماية سيادته. وعندما نقول ان الشعب هو الجيش فهذا ليس بمجرد كلام بل لا بد من تحويل ذلك الى عمل. معنى ذلك ان الشعب يجب ان يكون في حالة استعداد وتأهب دائم. على عكس ذلك اذا كان هناك من يتحدث عن عقيدة او فلسفة مغايرة فهو يعيش في فضاء خارجي. تحدثت سلفا عن محاولات تقييدنا خلال السنوات الماضية عبر مؤامرات الحصار والحظر الاقتصادي وتفريغ الوطن

من قواه البشرية ، ولكن المشكلة ان من يخططون لهذه المؤامرات لا يفهمون بان هذا الوطن جاء عبر الشعب وان جيش هذا الوطن هو شعبه.المسألة الثانية هي مسألة التنظيم والتأطير. اذا سألتني عن هذا الجانب فسأقول لك ان هناك قطاع من الشعب ظل مرابطا في الدفاعات لمدة خمسة عشرة عاما مضت. هل كنا محتاجين الى ذلك؟ ربما أراد الاعداء ان نبقى هكذا اسرى لخطتهم وبرامجهم. ومن جانبنا قلنا طالما فرض علينا هذا الواقع لا بد من القبول به او ربما تأتي تطورات في يوم ما لذا رابط جيشنا في هذه الدفاعات لمدة خمسة عشرة عاما وما زال. وليس من العدل والانصاف ان نبقى نحن هنا نمارس حياتنا الطبيعية وهم يحرسون حدود الوطن طوال هذه السنوات. ان هؤلاء هم جزء من هذا الشعب وهم ليس مرتزقة بل اوفياء لوطنهم. ان الذين يعيشون في الدفاعات وهؤلاء الذين يعملون ليلا ونهارا خلف الدفاعات يساهمون في بناء هذا الوطن وحمائته ولكن لماذا هم وحدهم ؟ هل لانهم لعنوا ام انهم يحصلون على حقوق اكثر من غيرهم؟ هذه الأسئلة يجب أخذها في الاعتبار عند تناول هذا الموضوع. ثمة موضوع آخر مرتبط بذلك وهو موضوع الخدمة الوطنية. ففي خلال السنة أو السبعة سنوات الماضية لم يتم توزيع أفراد الخدمة الوطنية في الجيش حيث جرى اهمال هذا الجانب، على أساس ان القوة الموجودة في الجيش ربما تكون كافية للتصدي لأي طارئ. صحيح ان احتمالات الاستفزازات العسكرية واردة في اي لحظة ولكن يجب ان لا نخرج عن مسارنا مع ترك القوة الرادعة في حال حدوث تطورات جديدة. هذا الاسلوب الذي اتبعناه ادي الى خسائر كبيرة حيث ان اعضاء الخدمة الوطنية رمي بهم على قارعة الطريق. ان اعدادا كبيرة من الطلاب تصل الى عشرات الآلاف في كل عام الذين اكملوا الصف الثاني عشر ولم يحرزوا نتيجة تؤهلهم لدخول الكليات ظلوا يهيمون على وجوههم حيث لم يتم توزيعهم في الجيش ولم تتجح برامج التأهيل المهني في ساوا. ان الحديث عن الخدمة الوطنية كثير وفي بعض جوانبه يندرج ضمن المحاولات الرامية الى تقييدنا وابقائنا رهن الاحتجاز. ولكن ما يهمنا هنا هو العمل على عدم اهدار الطاقات الشبابية والتفكير في وضع برامج تمكنهم من المساهمة في جهود الدفاع عن الوطن ومساعدة اسرهم من جانب آخر وهذا جزء من البرامج التي نعمل على تنفيذها.

عودة لموضوع الجيش الشعبي، فإن الشعب يعتبر قوة كامنة وتحتاج الى تفعيل بين الحين والآخر ولهذا السبب جاء برنامج التدريب الدوري في كل منطقة وفي كل اقليم والذي كان يجب ان ينتهي قبل حلول موسم الحصاد. عندما نتحدث عن الجيش المحلي او الجيش الشعبي فهو جزء من قوات الدفاع الارترية حيث ان افراد قوات

الدفاع الارترية يعملون جل وقتهم في مهام الدفاع بينما يعمل اعضاء الجيش الشعبي بشكل جزئي. هذا هو الفرق الوحيد بينهما وهم متساوون في النواحي الاخرى. اذا سألتني مثلا عن ممن يتشكل جيش الدفاع الارترى ؟ فسأقول لك: ان الشعب هو جيش الدفاع بشكل عام وبالتفصيل يشمل ذلك الجنود المرابطون في الدفاعات وكذلك المنخرطون في مختلف برامج التنمية الوطنية والقوات التي تكون جاهزة للاستنفار في اية لحظة والقوة التي يتم تأطيرها في القواعد الخلفية. عندما قررنا بدء برنامج التدريب للجيش الشعبي صادف ذلك تصريحات وتهديدات بالحرب من قبل الوياني. وحاول الناس الربط بين هذا البرنامج وتلك التصريحات وهو ربط غير صحيح حيث ان برنامج التدريب كان موضوعا سلفا.

ان الجيش الشعبي يتشكل من كافة افراد الشعب دون تمييز من الأعمار والجنس وهو يعتبر قوة كامنة وتحتاج الى تنشيط بين الحين والآخر وفي اطار ذلك جاء برنامج التدريب الذي ينشط مستوى الاستعداد والوعي وقوة التحمل والقدرة على استخدام الاسلحة والاستعداد النفسي والجسدي. ونحن عندما نفعل ذلك لا ننقل التجارب من الآخرين بل هذا جزء من تجربتنا وثقافتنا. المشكلة التي صادفت هذا البرنامج أنه تأخر كثيرا كما صادف تنفيذ التصريحات التي تهدد بإعلان الحرب ثم حلول موسم الحصاد في ظل هكذا وضع كان لا بد من اتخاذ القرار المناسب حول ما اذا كنا سنمضي في تنفيذ البرنامج ام ايقافه مؤقتا؟ الشيء الايجابي الآخر ان موسم الخريف كان جيدا وان الحصاد وفير حيث ان المحاصيل جمعت في وسط المزارع ولم يتم تنقيتها بعد، حيث ان برنامج التدريب جاء في هذا الوقت ليعيق عمليات الحصاد وهنا جاء الجدل حول أي من المهمتين تحظى بالأولوية. وفي الختام تقرر المضي قدما في برنامج التدريبي لان الوطن اولا ويمكن العودة لعمليات الحصاد بعد الانتهاء من برنامج التدريب الذي يستغرق بضعة اسابيع. ان الشروع في تنفيذ برنامج التدريب يعتبر مكسبا كبيرا والخسائر التي تنجم عن تنفيذ هذا البرنامج تعتبر جزءا من التكاليف التي تدفع من اجل هذا المكسب. عندما نتجول في بعض المناطق نشاهد على جانبي الطريق اكوام القش في المزارع والتي تنتظر عمليات اكمال جمع المحصول والتي سوف تتأخر نتيجة برنامج التدريب. هذا لا يعني بأننا سعداء لهذا الشيء ولكن متطلبات الوطن تفرض علينا ذلك. ربما تتعرض هذه المحاصيل الى امطار الشتاء المبكرة وهذا شيء غير مرغوب، فالناس هنا اعتادت على ترديد المثل القائل : ان ياتي الجراد افضل من ان تهطل الامطار في شهر نوفمبر وهو تعبير عن حجم الخسائر التي تسببها امطار شهر نوفمبر. رغم معرفتنا بذلك فأنا ماضون في برنامج

التدريب لأن الوطن وحماية السيادة هي أولاً كما ذكرت آنفاً.

فخامة الرئيس تناقلت وسائل الاعلام في الآونة الاخيرة تهديدات وردت على لسان مسؤولين في نظام الوياني مفادها أنهم سيقومون بالاعتداء على ارتريا. في رأيكم ماهي اسباب ودوافع مثل هذه التصريحات؟
السيد الرئيس/

الكثير من الناس تناقلوا هذه التصريحات لكن الاسلوب الذي اتبعناه من جانبنا هو إختيار الصمت ، وعدم الانجرار وراء الاقاويل. ودون الخوض في التحليلات حول موازين القوى والقدرات العسكرية ، اعتقد ان الامر لايتجاوز كونه نتيجة منطقية للمشاكل والتفاعلات الداخلية التي يواجهها النظام واعوانه من قوى خارجية . ومن اهم الوسائل التي اتبعوها خلال المرحلة الماضية نسج المؤامرات ضد الشعب الارتري بغرض إعاقة مسيرته التنموية ويعتبر فرض الحصار الاقتصادي احد تلك الوسائل، والحصار له وجهان، الاول مادي يقيد حركتك ويعيق جهودك لبناء قدرات ذاتية تمكّنك من حماية سيادتك الوطنية ، اما الوجه الاخر للحصار فهو معنوي ، يخلق لديك حالة ذهنية قلقة بسبب الاحاسيس والمشاعر التي يخلفها الحصار والحالات النفسية المصاحبة في العام 2009 عندما أصدر مجلس الامن قرار الحظر، استغرب الكثيرون في حينه لان القرار استند الى اكاذيب وتلفيقات لا اساس لها من الصحة وهو أمر يعكس كما اسلفت طبيعة العلاقات الدولية السائدة في عالم القطب الواحد الذي اعقب مرحلة الحرب الباردة ، عالم قائم على المراوغة والتلفيق والمراوغة . اليوم ومع مرور الوقت ادرك العديد من الناس مدى تهاة الحثيات التي استند عليها القرار ، وحتى الذين ايدوا القرار في حينه اصبحوا في قرارة انفسهم على قناعة بخطأ تصرفاتهم تلك ، حتى وان لم يعترفوا بذلك علناً ، ولا يوجد اليوم احد يؤمن بان قرار الحظر كان مبرراً ويستند الى أسس قانونية أو يحقق العدالة الدولية، وهذه المواقف والقناعات هي التي جعلت قرار الحظر يتآكل ما خلق هاجساً من الخوف لدى نظام الوياني .

وقد عكست وثيقة وزارة خارجية نظام الوياني ، التي تسربت العام الماضي ، تلك المخاوف والهواجس ، حيث ورد فيها ان استمرار الحصار على ارتريا وتشديده يجب ان يمثل محور استراتيجيتهم في العمل الدبلوماسي ، وهذا دليل على ان الدول والحكومات غير مستعدة لسماع اي حديث بخصوص استمرار الحصار على ارتريا ناهيك عن تشديده، وكما اسلفت فان الدول التي ايدت القرار في حينه اصبحت نادمة

على فعلها ، وبالتالي فهي غير مستعدة للانجرار وراء مثل هكذا ترهات. وتعتبر تهديدات الوياني بالاعتداء على ارتريا أحد العوامل الضاغطة لتدارك الموقف ومنع تآكل الحصار ، من خلال افتعال حالة من التوترات وإثارة عاصفة في فنجان لدفع القوى الخارجية على التساؤل عن الأسباب والمبررات. اما العامل الآخر الذي يقف وراء التهديدات فهو الوضع الداخلي في اثيوبيا، فالتشاحن والتوتر ومشاعر الكراهية السائدة بين مختلف فئات المجتمع الاثيوبي بسبب سياسات النظام وتوجهاته الخاطئة القائمة على مبدأ فرق تسد اصبحت تشكل خطراً على وجود النظام وتهدد استمراريته في الحكم وقد فشلت كل محاولات النظام لتغطية مشاكله الداخلية من خلال العمل الدعائي والحملات الاعلامية التي اطلقها ، استعداداً للانتخابات العامة التي ستجرى خلال العام 2015 كما أن دغدغة عواطف الشعب الإثيوبي بإنجازاته التنموية هي الأخرى لم تكن مقنعة ، لذا علينا ان نفهم ان مظاهر استعراض القوة وإطلاق التصريحات النارية ماهي إلا تعبيراً عن القلق والحالة النفسية التي يمر بها النظام ، وبالتالي علينا ان نتعامل مع الوضع بهدوء وترو ، لان ما يجري هو افعال وممارسات لامعنى لها، كما يجب ألا تدفعنا تلك التصرفات الصببانية الى ردود افعال سريعة وان لا ننجر وراء المهاترات الكلامية التي اطلقها النظام ، بل يجب علينا تجاهل الأمر وعدم الانشغال به مع التمسك بنهجنا الذي اخترناه ودون الاكتراث للكلاب التي تنبح والذئاب التي تعوي والافاعي التي تسعترض قواها.

السيد الرئيس ، في الجانب الدبلوماسي يبدو ان المحاولات التي جرت لعزل ارتريا قد باءت بالفشل. كيف تبدو صورة ارتريا علي الصعيدين الاقليمي والدولي ؟ وماهي البرامج التي تنفذ لتقوية التصدي الشعبي والدبلوماسي؟
السيد الرئيس/

يمكن رؤية العلاقات الخارجية من زوايا مختلفة ، ولكن علي العموم هناك قوي عالميه مؤثره بطريقة مباشره وغير مباشره فهناك الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، ولا يمكن التعامل مع كل دوله علي حده فهناك ايضا اوروبا وروسيا والصين والهند وهناك ايضا ديناميكيات مختلفة في جنوب ولايتين امريكا وفي القارة الافريقية ايضا ، ولكل دوله ومنطقه تأثيرها ورؤيتها واستراتيجيتها الخاصة بها. ولا يمكن الحديث عن رفع الحظر وغيره . فهل من الافضل لنا العمل لرفع الحظر بمفردنا ام العمل مع هذه القوى عبر برامج شراكه فعاله تركز علي التعاون والشراكة ؟ لا نريد الخوض في الحظر وكيف جاء وهل سيتم رفعه أم لا. بل علينا التركيز علي العمل علي الشراكة وفق سياستنا الإقليمية والدولية وخلق فهم مشترك مع هذه القوى

وتنسيق الجهود كل حسب رؤيته وفهمه . نحن موجودون في هذه المنطقة ، ويجب التحدث عن تطلعاتنا ورغباتنا في التعاون وعن الاوضاع التي تعيشها المنطقة حاليا ، وعلاقتنا مع الدول المحيطة بنا ، والاطرواح التي تمر بها ، وهي رغبة مشتركة ، ولا اعتقد ان هناك جهة في المنطقة ترغب في غير ذلك ولو ظاهريا أو تعارض العيش في وئام وسلام ، ويجب التحدث ومناقشة الأزمات التي تمر بها المنطقة بدولها المختلفة وفق هذا المنطق لتحقيق ذلك . العمل الدبلوماسي يركز في الاساس علي خلق فهم مشترك للوصول الى الشراكة والتعاون والعلاقات الثنائية المثمرة . يجب طرح كل الرؤي الكفيلة بالوصول الي مستوي من التعاون الذي من شأنه النهوض ببلدان المنطقة والمنطقة ككل . واذا رجعنا للحظر الذي فرض علينا فأن محاولات عزلنا وتركيعنا عبر إختلاق الأزمات الحدودية كحنيش وبادمي وغيرها وجعلنا رهينة لذلك ليست إلا جزءا من المخطط التأمري لفرض السيطرة علي المنطقة عبر خلق الازمات ومحاولة إدارتها لذلك لا بد من معالجة عدم الاستقرار الذي تعيشه المنطق وخلق ارضية ملائمة للتعاون والعمل المشترك ، وهذا ما نسعي لتحقيقه عبر العمل الدبلوماسي ، أما من ناحية العلاقات الثنائية فهي جيدة مع كل دول المنطقة ونحاول ترقيةها الي الافضل في كل المجالات . الجيد في الأمر أن كثيرا من الدول اعربت لنا عن عدم عدالة الحظر الذي فرض والظلم الذي وقع علينا وأعلنت أنه خطأ ارتكب في غفلة ، وليست هناك أي جهة تري مشروعية ذلك ، وكل ذلك بفضل جهودنا الدبلوماسية التي بذلناها . ما يهمننا أكثر الآن لضمان الاستقرار الاقليمي الذي من الممكن أن يستغرق وقتا هو خلق علاقات ثنائية قائمة علي التعاون والشراكة والفهم المشترك لتنفيذ الكثير من البرامج المشتركة التي من شأنها النهوض ببلداننا في مختلف المجالات وهوما ركزت عليه الدبلوماسية الارترية في العام الفائت وسيتواصل هذا العام.

السيد الرئيس ، لتأكيد وجودنا وإستمراريتنا كشعب ووطن تجاوزنا الكثير من التحديات في المرحلة الماضية، مقارنة بذلك ، ما هو مستوي قدراتنا البشرية والمادية التي نعتمد عليها لتنفيذ البرامج التي إستعرضتها السيد الرئيس/

يمكن خلق هذه القدرات البشرية والمادية . السلام والاستقرار والازدهار لا يأتي من فراغ بل يجب العمل علي تحقيقه . لتحقيق اهدافنا يجب علينا أولا تحديد ما نحتاجه والتي تأتي القوي البشرية في مقدمتها ، ولا أعني هنا الكم ولكن الكيف والنوعية ، يجب علي الجميع المشاركة بإخلاص ووعي ، ولا يتحقق ذلك دون إمتلاك المهنة

وروح العمل التي توصلك الي المبتغى ، لا يمكن تحقيق ذلك بالاسترخاء والنوايا الطيبة . ان الشعار الذي ظللنا نعمل به والمتمثل في توعية وتنظيم وتسليح الجماهير هو الاساس في استراتيجيتنا ، فعبر الوعي يمكن ضمان مشاركة الجميع في تحقيق الاهداف ، ولا بد من صقل ذلك عبر التعليم والمعرفة لتحقيق قفزة نوعية ، والخبرات التراكمية والتأهيل المهني الذي يواكب التطور التكنولوجي من شأنه ايصالك الي مبتغاك ، ثم يأتي التنظيم وغرس روح العمل ، العمل الذي يحقق الإنتاجية عبر الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والمعرفة . عندما نقول اننا سنعمل علي إدخال آليات حديثة ومتطورة ونعمل علي تأهيل مختلف المرافق وتطويرها في هذا العام فإن ذلك يعتمد علي القوي المنتجة المؤهلة التي يتم تأهيلها باستمرار ، وليس هناك ما يقلقنا في هذا الجانب بل علينا العمل علي تأهيلها باستمرار لمواكبة التطور في مختلف المجالات وان ما نسعي لتحقيقه وهو الثروة الحقيقية التي نمتلكها.

السيد الرئيس ، قضيت العام الفائت في زيارات متواصله لمختلف مناطق الإنتاج - ، ما هو الأثر والانطباع الذي يتركه ذلك في نفسك؟
السيد الرئيس/ -

انا افضل قضاء وقتي في الزيارات الميدانية بدلا من الجلوس في المكاتب المغلقة، يجب علينا الخروج من المدن والاهتمام اكثر بمناطق الانتاج ، وافضل أن توجد الوزارات والمؤسسات الحكومية في المناطق ذات الصلة بعملها ، وهذا ليس خروجا عن المألوف وابتعادا عن الواقع ، بل هو اكثر فعالية في تحقيق اهداف العمل التي نسعي لتحقيقها وهو ما نعمل علي تنفيذه في البرامج التنموية التي نخطها . وأي قيادي مهما كان منصبه يتسلم زمام امور الشعب من الافضل له بدلا من الجلوس في المكاتب المغلقة أن يتواجد في مواقع العمل ، وفي العام السابق 2014 كانت هناك برامج تنموية كثيرة لا بد من متابعتها والاشراف عليها وفوائد ذلك كثيره بالتأكيد

**في الختام فخامة الرئيس ماهي الرسالة التي توجهها ؟ للشعب بمناسبة العام -
الميلادي الجديد 2015؟**
السيد الرئيس/ -

أود أن أوجه رسالة بأن نعمل بجد وإخلاص حتي نوصل هذا الشعب والوطن الي مرتبة راقية في هذا العام. ورجوعا الي سؤالك السابق فإنني عندما أري المواطنين في مختلف ارجاء البلاد من كبار السن الذين ينشطوا في اعمالهم و الاطفال الذين يرتحلون لمسافات طويله للحصول الدراسي والامهات اللائي يقمن بأعمال تنموية

مختلفة ، فإن هؤلاء لا يحتاجون مني لتوصيه أو رساله لأنه شعب واع يعرف واجباته جيدا . كل ما أتمناه في هذا العام هو ان نحقق بوتيرة عالية ما نصبو اليه من تقدم وازدهار.